

## الطفلة أم الإنسانية من فقدت عذريتها؟

هل تغير المجتمع الى الدرجة التي تغيرت فيه حتى مشاكلة فصارت أشبع وأكثر إثارة للإشمئزاز ؟ أم إن مواقع التواصل الاجتماعي قد كشفت فقط ما هو مستور وأظهرت ما يخفي وجعلته معلنا ... يُصيبيني وجعٌ في قلبي وأنا أفكر في ظاهرة لاغتصاب الأطفال ... هذه الجريمة التي هزت الرأي العام بعنفٍ ويا ليتها تَهْزُ عرش من بيده الأمر !!!!!

أي كارثة بندي لها جيبئ الإنسانية قد حلت علينا ؟! تهددُ فيها مجتمعنا

أيها القاضي المحترم لاتأخذك بهؤلاء الحيوانات شفقة ولا رحمة و اسالكُ بعين إنسانيتك قبل مهنتك أن تضع أمام عينيك بناتك وأنت تحكّم بالحق . وبناتنا بل كلٌ من يسير على قدمين من فاقدتي الإرادة والتميز .

أي غيابٍ وتغيُّبٍ للوعي الديني والأخلاقي يدفع بالشباب لاغتصاب طفلة و مافرقهم وقتها عن الوحوش حين يتكالبون على فريسةٍ ضعيفة يتشابه ضعفها مع ضعف نفوسهم .

حين يكون الضحية أطفال يتعرضون لإنتهاك الذناب البشرية بقسوة ووحشية أين ولاة الأمور من كل هذا؟ ومن ينتقم لهم ؟

بانعةٌ مناديل ورقية ذاتُ ثلاثة عشر ربيعا لم تدر أي قدر أغبر ينتظرها حين اقترسها خمسةٌ شبابٍ في إحدى المقاطعات التي تعاش عليها ... ماذا قلت لنفسك وأنت ترى هذي البشاعة بالوقت الذي ينبغي أن ترى فيه أجمل أيام عمرك و طفولتك .. تَمَرَّقْ رَحِمِي عَيفٌ !! لماذا؟ سأنذرك ؟ لماذا لا توجد في هذا البلد دوزٌ لعساةٍ مَرخُصةٍ لكي تذهب تلك الحيوانات المسعورة إليها تبث سموها؟

الذنية هناك ويترون الأطفال لطفولتهم و براسهم ؟ هذه الفتاة السكينة هي ضحيةٌ وليس عاراً أن يُعرض وجهها وتُعرف اجتماعياً فهي ما زالت طفلةٌ بعمر الورد ولكن العارُ كل العار والخزي الى يوم الدين لهذه الجموعة الضَّالة عديمي الشرف والضمير والأخلاق ولكن مهلاً أن الله حقٌ وسيُسلط من يعيب بأعراضهم هذه عدالة السماء كيفما تُدين ثُدان جزاؤهم من جنس ما اقترفوا لقد اهتزَّ عرش السماء بصحبات هذه الفتاة التي تنادي ولا من مُجيب ولا والارادة والانسانية وربما تسألت لماذا يفعلون ذلك ؟ أي وحشية وحيوانية هذو ! اللهم لا نسالك إلا أن تُرهِم عاقبة جريمتهم في الدنيا والآخرة و حسنا والله ونعم الوكيل ..

قانونياً ... ما فعلةٌ جنائية متعلقة بشرطين احدهما يعاقبوا وفق المادة 393 ثانيا الفقرة 1- ل ارتكابهم جريمة اغتصاب حدث وتنفذ العقوبة الاشد بحقهم لاستنادا للمادة 142ق.ع

ابتها السلطات الثلاث لاتتاهنوا باجرامهم بل تصرفوا بقبضةٍ من حديد ..

- أيها الجهات التنفيذية لقد عهدنا منكم الغيرة على أخواتكم فكيف بيناتكم أفعالوا فما قو تستطيعون واثرلوا عليهم لكي ينالوا جزاءهم العادل ولتنتقوا لهذه المسكينة واليك واليك

- أيها القاضي المحترم لاتأخذك بهؤلاء الحيوانات شفقة ولا رحمة و اسالكُ بعين إنسانيتك قبل مهنتك أن تضع أمام عينيك بناتك وأنت تحكّم بالحق .

- أيها البرلمانيون والمشرعون نريدُ مواد قانونيةً جديدة تُجرِّم عمالة الأطفال . لا لإستغلال الأطفال . لا لتركيزهم لقمعةً سائغة للوحوش البشرية . جرِّموا كل أب لا يقوم بواجبه تجاه اولاده ويتركهم يلاقوا مصيرهم القاسي وسط الغاب ومن لا رحمة له ..

شيدوا دوراً خاصة ليوضع فيها الأطفال ممن لايعيل لهم وأنفقوا عليهم من تلك المُرَبات الضخمة للسياسيين واعتبروها زكاةً لاموالكم . ادعوا الأخ هشام الذهبي بأمولكم واجعلوه يتصرف بإنسانيته مع الأيتام وغير الأيتام سيما و أن غير الأيتام بات حالهم أسوأ وافزع من الأيتام أنفسهم .

ارجوكم أحموا الطفل ؟ أحموا من لاحول ولا قوة له ؟ تحركوا بحزم فيما ينصف المظلومين ؟ أفعالوا شيئا يا من بيدكم كل شيء !

### سماح محمود العاضدي

بغداد

## أحكام العفو العام في التشريعات الجنائية

كان قانون العفو العام من أحد التشريعات التي اقربها مجلس النواب اي السلطة التشريعية وعرض على اللجنة القانونية وتمت الموافقة عليه ونشر في الجريدة الرسمية وهي جريدة الوقائع العراقية ولكن هذا القانون كان استثناءً أي صوت عليه وطبق من تاريخ التصويت عليه داخل قبة البرلمان العراقي رقم (27) 2016 . ويعد هذا القانون بمثابة انتهاء الدعوى الجنائية في أي مرحلة منها سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة أو عند الوصول إلى الدعوى أو بعد صدور الحكم النهائي اي انتهاء العقوبة والجريمة سواء كان الحكم حضوريا ام غيابيا وسواء كانت العقوبة بدنية مثل الاعدام أو سالية للحرية مثل الحبس أو السجن المؤبد أو المالمالية اي الاعفاء، بصورة تامة تضر الشعوب في مرحلة مزرية سواء اقتصادية أو معاشية فهناك تكون جرائم كثيرة وبحالات ازدياد ويعد مرور هذه الازمة تتفادي هذه الحالة من ارتكاب الجرائم فهناك يكون القانون العفو العام هو منقذ بالإضافة هناك ادلة غير كافية للحكم على المتهم ولكن الضرور السياسية تكون لها تأثير فهنا أيضا يكون قانون العفو العام خير منقذ مجتمعي للمظلومين واعطاء فرصة للمجتمع على المواظبة واحترام القانون ومن خصائص قانون العفو العام هوه بعد صدوره يمحو السابقة الجنائية ومن الخصائص الهامة والاهم والايجدر بالاشادة لها هي ان الحقوق الحاصلة لاتمتحى لاتزول بهذا القانون ان قانون العفو العام أكثر صلاحية وخصائص من قانون العفو الخاص لان قانون العفو الخاص لايعمدر من مجلس النواب بل يصدر من رئيس الجمهورية يطلب من رئيس الوزراء وهذا ما اشار له جميع دساتير العالم بالإضافة الى الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 وهو انتهاء تنفيذ العقوبة في مرحلة صدور الحكم ويتبقى سابقة جنائية وليس مثل قانون العفو العام وصلاحية الاوسع في قانون العفو العام هناك مميزات اهمها ان لا يكون المتهم او المحكوم قد استفاد من قانون العفو العام الذي صدر رقم (19) لسنة 2008 واشترط هذا القانون وجود تنازل من قبل المشتكى او المدعي بالحق الشخصي ومن اهم الميزات أيضا هي جرائم التزوير التي يحصل عليها الشخص بتزوير شهادة وهو بمنصب مدير عام فوق لان هذا يهتك في استقرار التكنوقراط في البلد ،وفي بعض الجرائم المحددة تبذل الحكومية بمبلغ مالي قدره 100000 عشرة آلاف دينار عراقي وهي الجرائم التي تب في حكمها واشترط ان يكون قد قضى مدة ثلث الحكومية والمبلغ يدفع الى خزينة الدولة ،وفي هذا القانون يحق لكل شخص محكوم عليه في جنحة او جناية ان يقدم طلبا الى لجنة مختصة وينظر بها مرة ثانية باعادة التحقيق او المحاكمة والنظر في الدعوى سواء كانت من الناحية الشكلية او الموضوعية واللجنة صلاحية باعادة المحاكمة في ثلاث حالات /الانتزاع الاعتراف بالتعذيب 2/اذا كان اعتراق من قبل متهم اخر 3/ اذا كان هناك مخبر سري ، فهنا يشهد بان قانون العفو العام (27) لسنة 2016 جاء بضمانات ومميزات تهدف الى استقرار المجتمع واعطاء فرصة جديدة للمجتمع باحترام وتطبيق القانون .

### عمار ماهر الحجامي

بغداد

# الجريمة مشروع أم حرفة؟ البيئة الإجتماعية عامل مهم في تورط الأفراد

## حميد عباس الشبلوي

بغداد



القانون يلاحق المجرمين

مفاصل الدولة ان قبل في قول الرسول محمد ص كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته . ليناخذ الحكمة من الحديث الشريف او لينظر لنفسه تجاه عائلته ويقارنها في العمل فهي نفس المستوى من حيث الامانة وان يضيف لذلك الروح الوطنية التي تجعله يعود الفضل لهذا الوطن الذي طالما تمتع بخسبيرانه، الشخص الذي فقد الامل بالجميع ولم يحصل على هدفه ليجعل الضبر والامل بالله لا يقطع وليعاود تفكيره ربما لم يكن ذاهب بالاتجاه الصحيح، عندما يفكر احد بان يتقل او يسرق في فكر قليلا ووضع نفسه مكان الضحية بالسرقه أو مكان اهل الشخص الذي قصد قتله وقتها يعود الضمير في المجتمع ونقل نسبة الجرائم بشكل واسع، وفي الختام نسأله تعالى ان يمن على عرقلنا الحبيب بالامن والامان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من التفاصيل واضحة ولكن للجريمة دوافع كثيرة منها الحاجة الماسة للمال والذي يدفعه شيئاً فشيئاً لارتكاب الجرائم ومنها من غاب عنه الضمير الانساني بعد اعتياده على العيش بهذا الشكل والبعض افاضت عليه البطالة بعد عناء طويل لم يهتخ فيه أحد واخذ يتغير مساره بشكل ينتقم فيه من نفسه وبالتالي يتحول الى مجرم حقيقي والبعض الآخر تحول الى مجرم سواء بصدمة لطلب ثار احد اقاربه وتحذرت كثيرا لدى بعض المناطق وربما العقاب والإجراءات التي يمر به وقسساوة الإجراءات في المراكز وكذلك الاختلاط مع المجرمين لها دور في تغيير المسار وجميع ما ذكر على سبيل المثال وليس الحصر

ولابد من ذكر بعض الامور نضمني الاستفادة عن الاطلاع عليها وهي ، المسؤول في اي دائرة او اي مفصل من

اصلاحهم واما المنحرفون فهم اشخاص منهم مجهول النسب ومنهم معلوم ولكن تم الاستيلاء عليهم من قبل قادة الاجرام ولانعدام المستوى الثقافي والعلمي لهم فهم يلقنون من قبل قادتهم خلفيات سواء عن مجتمع معين او ديانة معينة يحاولون تعبئة عقولهم وفق ما يرغبون ويجعلون من العنف طريق لثيق حياتهم والعيش بشكل مختلف عن البشر وربما يتصورون المجتمع عبارة عن غابة بشرية والبقاء للاقوى وهذا النوع ايضا لا يمكن اصلاحه من السهولة القبض عليهم كونهم مختلفين عن الشخص العادي ولا يجيدون التعامل بالشكل الطبيعي سواء في اللغة او التصرفات التي تصدر منهم فتميزهم عن غيرهم وبمجرد التزام النظام في بلد معين يجعل انتشارهم امرا مستحيل، واما الطارئون على الجريمة

فهم اشخاص عاديون ومن اوبوين معلومين وربما النسب والديانة وغيرها

اختر من المجرم القاتل ودليل ذلك بانه عندما يستغل مسؤول نفوذة في تمرير بعض الصفقات او التفاعس في تنفيذ مهامه بغية الإخلال بالنظام العام او يكون تابع بقراراته لطرف خارجي سواء كان اجنبيا او مصلحة حزب معين بذلك فقد الثقة التي اوكلت به وجعل من المنصب اداة لتسيير الاعمال المطلوب منه القيام بها فهو بمجرد الانحراف عن الطريق القانوني السليم اصبح اداة خطرة تهدد امن المجتمع ليس فقط بالاختصاص الذي نتجت فيه افعاله وانما اصبح مشروعا تمهيدا للكثير من المشاريع التي تهدم كيان البلد في مختلف الطرق لاسيما في عصرنا الحالي لدينا الكثير من الوسائل الحديثة في ارتكاب الجرائم وتقنيات عجيبة لا يمكن السيطرة عليها إلا بهنضة حكومية واسعة وخبراء في مجال التقنيات ووضع مركز سيطرة على المواقع وابقاف الاعمال المشبوهة وعدم الاكتراث لنفوذ او تعية الفرد الفاعل وانما القانون يطبق على الجميع بالفعل والقول. اما المجرم القاتل فهو رغم خطورته وانما لايد من الوصول اليه كونه جهة معلومة من حيث الفعل والتمويل وان خفي منه شيئا إلا انه لا يمكن الانتشار مالم يجد البيئة وقلعة الرادع في اي مجتمع

بيئة المجتمع الجريمة حرفة: اتباع هذا النوع هم الأشخاص المشردون والمنحرفون والطارئون البيئة والمجتمع لها دور كبير في العنصر الاجرامي وربما يكون هناك تشجيع غير مباشر من قبل جهات تحارب الجريمة كونها من مسؤولياتها، فهناك من يمتهن الجريمة حرفة من المشردين مهم اطفال لا يعرف تسيهم ولا ابويهم سواء كانوا لقيطا او ابناء غير شرعيين وتم تركهم في الخارج وامتهنوا الجريمة كون المجتمع لا يقبلهم وكذلك هم لا يعملوا بما يخدم المجتمع ولا يمكن

منذ زمن بعيد انتشلت اذهان الباحثين والمفكرين بالتعرف على شخصية الانسان بشكل عام والمجرم بشكل خاص وجرت في ازمان متعددة تجارب كثيرة بخصوص تمييز المجرم عن الانسان العادي من حيث الشكل والاعراف وطول قامته وكذلك طول الساعد وغيرها واخذت وقت طويل واغلبها لم تسلم من النقد كون الانسان بطبيعته يولد بريئا وليس له ارادة في اختيار البلد او الديانة او العائلة التي وجد فيها ولكن لها اثر كبير بعد نشأته في هذه البيئة وربما تكون سببا رئيسيا للانحراف ومن اجل استغلال الوقت لنجعل الواقع العراقي هدف نسعى لانتقاده فقي مجتمعنا توجد بيئة شبه معقدة تجعل البعض يسلك الطريق الاول وهو المشروع لضعف الرادع والطرف الثاني يسلك الطريق الاخر وهو الحرفة لتحقيق غاية، للفة الوعي وعدم التفكير في العواقب ويمكن ان نوضح تعريف الجريمة بالشكل العام فهي فعل وسلوك انساني ينطوي على ضرر وتهديد للمجتمع وضع لها المشروع سواء كان بدنياً او قانونياً وضعياً قواعد وضوابط معينة، والاصل ان المشروع عندما يجرم الافعال يفعل ذلك حماية للمجتمع من عبث المارقين عن تقاليد المجتمع، والاضرار بمصالح المجتمع الاساسية والتي يقوم عليها امنه وكيانه، والحفاظة على مقومات الحياة الاجتماعية ووجودها. ففي مجتمعنا لانسف التشديد توجد ثغرة في درع النظام يستغلها الطرف لتمرير اعمالهم الاجرامية الاول تنفيذاً لمخططات غيرهم والثاني تحقيق اهدافهم السبية..

الجريمة مشروع : اتباع هذا النوع هم المافيات سواء كانوا في مناصب كبيرة من الدولة او تجمعات خارجة عن القانون ولكن خطورة السياسي الفاسد وكلمة الفساد لصقة بافعال واخطاء وخروقات نتجت عن طريق استغلاله للوظيفة فهو

# توجيه بالسماح للمحاميين ممارسة واجباتهم عند نفاذ هوياتهم

## بغداد - بشري العزاوي

وجه قائد عمليات بغداد فرق الشرطة الاتحادية و قيادة شرطة محافظة بغداد بعدم سحب هويات المحامين بحجة نفاذها و تسهيل مهمتهم بعد اجراء اللازم . وقالت نقيب المحامين احلام اللامي في تصريح امس (وجهنا كتابا رسميا الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بالإيعاز الي دوائر الدولة بتفعيل المادة العاشرة من قانون المحاماة رقم 173 لسنة 1965 التي نصت (اذا تخلف المحامي لاي سبب كان عن دفع بدل الاشتراك السنوي سنتين متواليتين ، يعد اسمه مستبعدا حكما من جدول المحامين ) والسماح للمحاميين من القيام بواجباتهم تجاه موكلتهم في حالة عدم تجديد الهوية وفقا للمقانون ) .

وتابعت (اصدرت ايضا وزارة العدل العراقية إعمامها إلى كافة الدوائر المرتبطة بها بعدم مطالبة المحامين عند مراجعتهم للدوائر العدلية بهوية نافذة و مجددة استنادا إلى أحكام المادة (10 / 2 ) من قانون المحاماة النافذ 173 لسنة 1965 وتمكين موكلتهم طبقا لأحكام القانون كما قد اصدرت الوزارة تعميمها بالموافقة على استخدام جهاز ( قارئ الهوية ) الإلكتروني بعد بيان نقابة المحامين العراقيين للوزارة باستعدادها لتجهيز الدوائر بهذا الجهاز مجانا من أجل أن يحل محل صحة صدور الهوية لتسهيل عمل السادة المحامين وسرعة العمل داخل الدوائر العدلية بخصوص عمل المحامي وقد اصدرت الوزارة تعميمها الرقم بالعدد 7/1/اعمام/ 2913 وللمؤرخ في 2017/5/2 لكافة الدوائر العدلية باستخدام هذا الجهاز ) .



مبنى نقابة المحامين ببغداد

## رسالة المحاماة

وعلى سبيل المثال قد تؤدي بعض الأخطاء الإجرامية أو بعض القرارات القضائية بتجربة منهم جرمية ما !! بالرغم من توفر الأدلة والقرائن وثبوت الأتهام؛ وذلك بعزى السبب بان القائم بالضبط اختلق حالة من حالات التلبس لتبرير فتقشيش المتهم وانتهاك حرمة منزله، وفس الخسبوطات عليه، وهو امر شائع في العمل، او اتهام الشخص بتهم

الانسان ويقف بوجه من يتعمد مخالفة مواد الدستور والقوانين من قبل بعض افراد الاجرة الامنية فيعمل المحامي من خلال القوانين النافذة والاسترشاد بما استقرت عليه الاحكام من اجل الوصل الى الحقيقة والدفاع عن موكله مهما كانت تهيمته وفق للقانون فهنا المحامي الشريف الذي يتخذ من عمله كرسالة انسانية واخلاقية واجتماعية ، وهناك المحامي الذي

## أسعد سعدي مهدي

بغداد

وهكذا الإمثال تضرب ولتفاس فمثلا اذا كان المحامي يدافع عن موكله المتهم بالقتل فيعتبروه الظلم مستحسدا في الأوراق والمحاشر التحقيقية ، هي التي تدافع عن موكله المتهم بالفساد فيعتبروه شريكا معه وعدوه فاسدا وأذا كان المحامي يدافع عن موكله المتهم بالدعارة فيعتبروه متواطئا معه وهو ضد النظام العام والأخلاق العام واذا كان المحامي يدافع عن موكله المتهم بالارهاب فيعتبروه ارهابيا ويساعد الارهابيين واذا كان المحامي يدافع عن موكله باي تهمة ويتم تبرئته من القضاء فيتهمون المحامي بانه قام بشراء ذمة القضاء فهذا حال المحامين بدون حصانة فالمحامي يقوم بتأدية الدفاع عن ويدافع عن موكله من خلال القاعدة القانونية ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته بمحاكمة عادلة ؛ والقضاء هو من يقول كلمته الفاصلة من خلال الإجراءات التحقيقية والمحاکمات من اجل احقاق الحق والعدل وهنا دور المحامي بالمدافع عن موكله ويتحقق ذلك عندما يركز المحامي بجنه في فغرات القانون ويمنع وقوع انتهاك لحقوق

ان المحاماة رسالة وهي من أكثر الموان اقترابا للناس وهي لا تميز ولاتفرق بين احد ، وهي التي ترى الظلم مستحسدا في الأوراق والمحاشر التحقيقية ، هي التي تدافع عن موكله المتهم بالفساد تراقب السلطة التشريعية على اي نص بعدم دستوريته اذاكان مخالفا للدستور والقانون فترشد السلطة القضائية لأي اجراء تغفل عنه وتخرج عن ما تتضمنه النصوص، وهي التي تواجه السلطة التنفيذية عندما تنتهك الحريات والحقوق المقررة قانوناً وستوراً ، فنتصق للمظلوم.

والرسالة ما لم تنتصر للحق مجرداً فاعلم ان ثمة خطأ ما يحدث وكما نراه اليوم من انتهاك للدستور والقانون ولحقوق الانسان ومن تنهور لحال البلد من سبى الى اسوا لكنها في المقابل قد يراها البعض ان المحاماة تكسر المظالم عندما ينثري المحامي لتبرئة موكله وهنا تبدأ الماساة في دولتنا ومن قبل بعض المسؤولين وبعض الاجهزة الامنية وربما البعض من افراد المجتمع حينما يتهمون المحامي بتهمة موكله ويقومون بمحاربتة وساسرد بعض الامثلة



محامون عند ابواب المحاكم